المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية

الدكتور سرير عبد الله رابح
أستاذ محاضر كلية العلوم السياسية والإعلام
جامعة الجزائر 03

الملخص:

الإنسان طاقة يمسكها أو يستعملها حسب أقوى حاجاته وسلوك قادته معه، والمجالس المنتخبة تمتلك طاقة الناخبين وتوظف تلك الطاقة على مدى قدرة المثلين المحلين في التعبير عن رغبات المواطنين، ومدى إخلاص المنتخبين لناخبيهم وهذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة والمنتخب وما يقدمه من خدمات وتنمية محلية من جهة ثانية هي التي تحقق الكفاية الذاتية من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات للرشادة في التسيير، حيث أن العمل بمبادئ الحكم الراشد يوفر المال، ويرشد النفقات ويحل المشكلات المحلية بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية وهو المطلوب.

وبالمقابل من ذلك فإن أي تهميش للمواطن معناه تهميش القدرات المحلية مما يجعل الجماعات المحلية في دائرة مفرغة لا تستفيد من الطاقات المتوفرة من جهة ولا تحقق الكفاية الذاتية التي تشكل العمود الفقري للتنمية والتطور المحلي والبحث الذي هو أمامنا حاول أن يفسر القوة الكامنة بين الوسائل المادية والبشرية على المستوى المحلي وصولا إلى تحقيق الرشادة في التسيير المحلي بالاعتماد على النفس وتحقيق الكفاية الذاتية.

Abstract

Maintained by human power or used by the most powerful needs and behavior led him The elected councils have the power of voters and employ that energy capacity doubled over the shops in the expression of the wishes of citizens, and elected to the sincerity of their constituents and the contentious relationship between the voter on the one hand.

And the team and its services and local development on the other hand is achieved self-sufficiency through the creation of mechanisms for community participation and mechanisms for Rashadp in management, where the work to the principles of good governance, saves money, and guides the expenditures and solve local problems of all kinds and from the achievement of sufficiently local, which is required.

On the other hand that any marginalization of the citizen means the marginalization of local capacity, making local communities in a vicious circle not take advantage of the capabilities available on the one hand it would not achieve self-sufficiency, which form the backbone of development and development of local research that is we have tried to explain the underlying strength of the material means and human The local level so as to achieve rationality in local governance through self-reliance and to achieve self-sufficiency.

مقدمة:

أصبح الحديث عن الإدارة المحلية والتنمية المحلية، والجماعات المحلية والحكم الراشد المحلي...الخ. حديث الساعة وذلك لسيطرة تيار سياسي له جذور تاريخية مشرقة يؤمن بمبدأ الاعتماد على الذات، وتطوير الطاقات المحلية، لكن الوصاية وارتباط هذا التيار بالحكومة المركزية ومسايرته لها انعكس على واقع الجماعات المحلية على مستوى الخدمة العمومية من جهة، وعلى مستوى التنمية المحلية من جهة ثانية والذي لم يحقق رضي المواطن بل جعلت منة التطورات المختلفة مواطنا يتمتع بقدر من اللامبالاة والعزوف عن المشاركة بكل إشكالها ولعل نسب المشاركة في العملية الانتخابية لدليل على تراجع مكانة المجالس المنتخبة لدى المواطن.

إن بعد المواطن عن المجالس المنتخبة تجعل منه عامل سلبي لا يشارك من قريب أو بعيد في العمل الوطني التضامني التطوعي الذي من شأنه يؤسس لبناء حكم محلي راشد.

إن الحوار الدائر خلال سنة 2010 حول تعديلات قانوني البلدية والولاية، وإدخال الإصلاحات التي تساير التغيرات والتطورات الجديدة خاصة منها مكانة رئيس المجلس الشعبي البلدي، مكانة الأمين العام في البلدية، سحب الثقة، التحالفات، الجباية المحلية، بالإضافة إلى نظام الوصاية، وعلاقة السلطات العامة والولائية بالبلدية.

لذلك أصبح لزاما علينا ولكي نبدأ الخطوات الصحيحة في اتجاه تطبيق اللامركزية بمنهج جزائري خالص تتصف بالرشد والحكامة في الطرح وفي الواقع وتتفق والتاريخ ومعطيات الواقع الذي نعيشه والمستقبل الذي تأمله.

إن الخطوة الصحيحة تكمن في الهيئة المسيرة للجماعات المحلية ألا وهي المجلس الشعبي البلدي الذي يمثل عنصر الاستقلالية، وعنصر الرشادة في التسيير، كما يمثل تطلع مواطنو البلدية إلى بلدية أكثر عصرنه وتطور وازدهار وتحقيق رغبات السكان.

لذا نطرح الإشكال التالي: كيف تكون المجالس الشعبية ذات التعددية السياسية في الجزائر أداة لبناء الحكم الراشد المحلي؟ وهل نظام الجماعات المحلية – كما يطرحه القانون ويعرفه الواقع التطبيقي للامركزية الإدارية؟

لقد أدركت وزارة الداخلية والجماعات المحلية أن الإصلاح وتطبيع معايير الحكم الراشد لا يتم بموجب تغيير النصوص القانونية لوحده، إنما بموجب تغيير

ثقافة وسلوك المسير، واعتماد منهج التسيير بالكفاءات، والتسيير وفق مبادئ وقواعد الجودة الشاملة، لذا نراها صممت ووضعت لذلك برنامج مكثف للتكوين والرسكلة للأمناء العامين في الدوائر والبلديات، ولرؤساء الدوائر، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية. وهذا انطلاقا من قاعدة أساسية في نظام التسيير المحلي هي الجماعية في المداولة،والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ. فهل مثل هذه القاعدة يمكن أن ترشد إلى تطبيق مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي ؟ أم أن خط السير لازال بعيد المنال؟

إن تغير سياسة وزارة الداخلية، والجماعات المحلية بشأن تنمية الجماعات المحلية، وإصلاح المنظومة المالية والإدارية بها يعتبر تطور نوعي في اتجاه بناء الحكم الصالح وهو جدير بالدراسة والاهتمام ومنه جاءت هذه الدراسة الفرعية التي تضيف لبنة في الإصلاح وتوفير الشروط المناسبة للحكم الراشد المحلي.

تبعا للتساؤلات السابقة يتناول هذا البحث ثلاثة محاور أساسية تشكل نظرة تحليلية لنظام الإدارة المحلية في الجزائر من الواقع التطبيقي ومن ثم فهو يهتم بما هو على أرض الواقع بما له وما علية وهى محاولة نقدية بهدف الوصول إلى نظام راشد للإدارة المحلية في الجزائر يعتمد على مشاركة السكان المحليين في إدارة شئونهم.

ونحاول في هذا البحث عرض ما هو قائم من أنظمة وإجراءات وما هو موجود على أرض الواقع كما هو لنجيب عن تساؤل مركزي للمشكل البحثي محا الدراسة وهو:

هل في الجزائر الآن نظاما للإدارة المحلية يسمح بالمشاركة الشعبية ويوفر الشروط المناسبة لتطبيق مبادئ الحكم الراشد؟ وهل يحقق في الواقع العملي رغبة ومصالح المواطنين؟ أم أن الأمر مازال بعيد المنال؟ ثم ما السبيل الإقامة نظام للإدارة المحلية قوى ورشيد ومستقر ومتنامي في أدائه وحركته يأخذ اللامركزية طريقا ومنهجا لحركته وأدائه؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات وانطلاقا من تغيير سياسة وزارة الداخلية، والجماعات المحلية بشان تنمية الجماعات المحلية،وإصلاح المنظومة المالية بها، ومن تغيرات الواقع السياسي والاجتماعي المحلي والدولي تتطلب الموقف طرح الفرضيات البحثية التالية:

1- البداية من إصلاح الإدارة المحلية، وإحاطتها بمقومات أساسية تحقق المشاركة الفعلية والتنمية المحلية.

2- التمثيل الشعبي المحلي أقدر على فهم الواقع المحلي كما هو للتعامل معه كما يجب.

3- الاعتماد على الذات المحلية والقدرات الخاصة بكل وحدة إقليمية يتطلب تنشيط وتوظيفا سليما للقدرات المحلية وتحت وصاية السلطة المركزية.

وكي نختبر هذه الفرضيات أرى من المفيد الاستفادة من المنهج الوصفي التحليـــلي (الكمي والكيفي) ثم من المقاربة القانونية، ومقاربة اتخاذ القرار بصورة جماعية وأثر كل ذلك على تنمية المجتمع المحلي من جانب، والتخفيف على الإدارة المركزية من مطالب المواطنين واحتجاجاتهم المتزايدة من جانب ثاني.

إن تناول الفرضيات السابقة ستركز على ثلاثة محاور أساسية هي:

- ركائز نظام الإدارة المحلية
- إدراك المجالس المنتخبة للحاجات المحلية
- إستراتيجية بناء القدرات المحلية

تشكل هذه المحاور نقاط ارتكاز لتصحيح الوضع العام في اتجاه تهيئة الظروف المناسبة لتطبيق مبادئ اللامركزية الإدارية والحكم الرشد فأين نحن من كل ذلك ؟

أولا - ركائز نظام الإدارة المحلية:

إن الجزائر ومنذ عدة سنوات مضت حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سوا ء على المستوي المحلي والوطني ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – الولاية والبلدية – عبر الإصلاحات المستمرة وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي. وحتى تستطيع ذلك لا بد أن تتوفر في الجماعات المحلية ركائز أساسية بها يكمن الحديث عن دور للمجالس المنتخبة في تقديم الخدمة العمومية، وركائز بنية الجماعات المحلية كثيرة ومتشعبة منها المتصلة بالجوانب القانونية، والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية والتاريخية وجميع هذه الركائز تتفاعل مع بعض لتحقق التنمية المحلية أو أن الأمر قد يجر على العكس من هذه الركائز فيأتي بنتائج عكسية فما هي تلك الركائز ؟

1 - مبدأ توزيع الاختصاص:

يشكل هذا المبدأ قاعدة التنظيم الإقليم للدولة، حيث يتم بموجه توزيع الاختصاص بين الإدارة المركزية (الممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وبين وحدات التنظيم الإقليمي الممثلة في كل من الولاية والبلدية حيث تمثل كل منها قاعدة للتنظيم اللامركزية، والذي بموجه تتمكن وحدات الإدارة المحلية من إدارة شؤونه بنفسها، وعن طريق المجالس المنتخبة التي تتولى مهمة التداول في القضايا المحلية، واتخاذ القرارات المحلية التي تصب في خدمة المواطن لبناء جسور الثقة والتعاون.

إن توزيع الاختصاص يستند إلى ثلاثة قواعد أساسية هي:

- اختصاص الإدارة المركزية على سبيل الحصر وما عداه من اختصاص الجماعات المحلية

تحديد اختصاص الجماعات ا المحلية على سبيل الحصر وما عداه من اختصاص الإدارة المركزية.

- تحديد اختصاص كل من الجماعات ا المحلية والإدارة المركزية على سبيل الحصر

ومن ما لاشك فيه أن لكل قاعدة إيجابيات وسلبية يتعين تفاديها حتى لا تكن ثمة مصالح معطلة. مركزية كانت أو محلية.

إن مبدأ توزيع الاختصاص يحقق التنسيق والتكامل في الأدوار المسندة لكل مستوى إداري مع مراعاة مبدأ الوصاية، والمتابعة لنشاط الجماعات المحلية، وعلى أن لا يكون نظام الوصاية أداة التعطيل وتأخير الأعمال.

2- التمثيل الشعبي:

يمثل المجلس الشعبي البلدي قاعدة اللامركزية، حيث أنه هيئة منتخبة لمدة خمس سنوات من خلاله يلتقي المواطن بمؤسسات الدولة، والبلدية هي حلقة ربط، وخلية وقاعدة إدارية إقليمية للدولة، تتمتع البلدية، بالأهلية القانونية، وبالذمة المالية،كما أنها الخلية الأساسية للشعب والثورة[1].

ويعرفها قانون 08/90 بأنها: الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وللبلدية إقليم واسم ومركز [2].

تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لهل وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت وفي أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة والتنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد وأيضا في مجال التنفيذ والتخطيط[3].

إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية،حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية ونركز على الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية.

تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة[4].

تشكل الانتخابات الإطار القانوني والتنظيمي للتمثيل الشعبي من خلال منافسة الأحزاب والشخصيات الحرة في تولية العضوية في البلدية ومن ثم رئاستها حسب الحال، وطبقا لقاعدة التمثيل النسبي حسبما يقتضي به قانون الانتخابات لسنة 1997[5].

انطلاقا مما سبق يتضح وأن هدف الإصلاح لا يمكن أن يكتمل دون أن يمتد إلى المستوى المحلى وتفعيل مبدأ اللامركزية.. وتحديث نظام الإدارة المحلية وبقراءة متأنية للواقع الحالي بكل أبعاده وتحدياته يتضح وأن اقتصار دور المحليات على عدد محدود من المهام مما يؤدى إلى ضعف المشاركة في المسئولية الاجتماعية وابتعاد خط المساءلة والرقابة والمتابعة التي تتم أيضا مركزيا.. وبعيدا تماما عن المستوى المحلى وهو ما يمثل تحديا كان على القوى التمثيلية التصدي له والتعامل معه من خلال ثلاثة محاور أساسية تمثل فيما بينها دعائم اللامركزية.. وهى المحور السياسي والمالي والإدارى فاللامركزية تعنى.. نقل السلطات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلى.

ليس فقط في التخطيط لتقديم الخدمات العامة.. وفي هذا الإطار المؤسسي الجديد يختص المستوى المركزي بوظيفة التخطيط ووضع الأهداف الإستراتيجية.. ولا يتدخل بصورة مباشرة في تنفيذ الخدمات العامة.. بما يترتب عليه إرساء علاقات جديدة أيضا في أسلوب إدارة الخدمات العامة بين المستويات المختلفة للحكومة.. وكل ذلك أيضا.. يصب في اتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي للقوى الفاعلة..والذي يعد في صدارة أولوياتها منذ إطلاق عملية التطوير والتحديث في عام1999..فالمشاركة تترسخ بالممارسة في إطار دستوري وتشريعي متكامل يعزز الديمقراطية ويصون الحريات.ويقوي عامل الثقة والترابط بين المواطنين ومؤسسات الدولة. وهذا ما يشكل ولا شك ركيزة أساسة في بناء الديمقراطية الحقة ومن ورائها المشاركة في التنمية المحلية.

3- العدالة في توزيع الأعباء والمنافع:

من القضايا السلوكية في تنظيم الجماعات المحلية بصفة خاصة، وتنظيم الحكومة بصفة عامة قضية العدالة في توزيع الأعباء والمنافع والتي تخلق بدورها بيئة وسلوك يؤسس لقيام إدارة محلية إيجابية ومتطورة. إذ ينجم عن ركيزة العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف المظاهر والظواهر الإيجابية على المستوى المحلي من تغيير المفاهيم السلبية التي ارتبطت بسلوك وتصرف الأفراد داخل المجتمع إلى مظاهر التفاهم والتعاون، والتضحية، ولئن قابل هذا المنطق منطق سلبي تميز بـ[6]:

1- قتل الطموح لدى العاملين في الجماعات المحلية.

2- اختلاف الرؤى والممارسة بين قيادات الجماعات المحلية في المواقع المختلفة مما ترتب علية شخصا نية التنمية في المجتمعات المحلية إذا أضيف إلى ذلك عدم استقرار القيادات المحلية في مواقعها لفترات تكتمل فيها الأعمال وتتأكد المبادرات وترسخ في ارض الواقع.

3- تقييم القيادات المحلية لم يعد تقيم أداء أو رصد انجاز بل أصبح انطباع القيادات الأعلى سواء على مستوى المركز أو الولاية، ومعايير تقييم أداء ممثلي الشعب لا تكمن في رضاء هذا الأخير، وتحقيق مصالحه، إنما في مدى استجابة وتوافق سلوك ومواقف ممثلي الشعب لشخصية القائد الوصي، وقد يمتد ذلك إلى رئيس الدائرة باعتباره ممثل الوالي أو الإدارة المركزية.

4- ضآلة فرص الترقي لأي من العاملين في الوحدات المحلية بكل مستوياتها أو شغل أي موقع قيادي داخل هيكل قيادات الإدارة المحلية وبالتالي فقدت الدافعية للانجاز والمبادرة.وبتعبير آخر فقدان المنصب الوظيفي لقيمته المهنية والاجتماعية، الأمر الذي يصبح في نظر الموظف منصبا كماليا، وغير جذاب يتنافس حله الطامحين فيه.

5- البطء الشديد في تنمية الجماعات المحلية.نتيجة غياب الدراسات الميدانية، المبادرة، وتراكم المشكلات الهيكلية، والسلوكية.

6- اختلاف المنابع الفكرية والتنظيمية لقيادات الجماعات المحلية تبعا للتغيرات الاجتماعية السريعة، وللاختلاف المشكلات المحلية، ولنظرة الحزب الفائز في الانتخابات إلى تلك المشكلات وكيفية حلها.

7- عدم استمرار المشاريع المخططة، والمبرمجة على حد سواء، والتركيز على القضايا الآنية، والعمل اليومي الجزئي الذي يصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي عن الأهداف الحقيقية إلى الأهداف الشكلية والسطحية، وهو ما يبقي رؤساء المجالس المنتخبة في دائرة مفرغة إلى انتهاء العهدة دون نتائج ذات قيم على المستوى العام للبلدية.

8- قلة الإطارات الفئة نتيجة انعدام الحوافز، والتكوين، والوسط المهني، وعدم استقرار رؤساء المجالس المنتخبة، الأمر الذي يدفع إلى التفكير في البحث عن بديل يحقق الديمومة والاستمرار واليكن في الأمين العام للبلدية.

وللحقيقة ففي سنة 2008 أقدمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على إصلاح الجماعات المحلية من منظور التكوين، وبناء الإنسان بدل انتهاج الأسلوب القديم وهو التغيير القانوني، وفتحت لذلك الغرض دورات تكوين وإعداد الكفاءات المسيرة للجماعات المحلية انطلاقا من إعداد الأمناء العامون للبلديات، الدوائر، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

تبعا للمنطق السابق يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها التسيير بالكفاءات يتطلب التساوي في الواجبات يستلزم التساوي في الحقوق،وهذا يشكل ركيزة من ركائز الجماعات المحلية.

4 – تطبيق مبادئ المشاركة

تشكل مقولة:" الجماعية في المداولة، والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ" أحد الركائز الأساسية لنظام الجماعات المحلية فهي بذلك قاعدة لبناء مؤسسات أساسها المشاورة والمشاركة. إن النظم السياسية الحديثة على اختلاف أنواعها ومستوى تقدمها تطرح الأسلوب الديمقراطي كأداة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتتأرجح هذه المشاركة بين الديمقراطية المباشر وغير المباشرة، يجسد كل ذلك في دستور الدولة منها الدساتير الجزائرية التي اتخذت المجالس المنتخبة أداة لتحقيق مبدأ سيادة الشعب، كما اتبعت أسلوب اللجان الدائمة والمؤقتة الفنية منها والاستشارية حيث جاء في دستور 1996 ما يدل دلالة صريحة على ذلك فنص على أن:" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي،والعدالة الاجتماعية. والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية."[7]

أما داخل المؤسسة فيمكن تطبيق مبدأ المشاركة المشار إليه أعلاه والمعروف ب: " الجماعية في المداولة والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ "

استعمل المبدأ في أدبيات جبهة التحرير الوطني، وفي هيئاتها المنتخبة فيستثني في مضمونه مسألة الإجماع، وهي الحالة التي قد لا تتوفر في أي قرار، وهذا ما جعل بعض المفكرين يقولون بنظرية النخبة في ديمقراطية المشاركة بدل الديمقراطية

التقليديـة[8] واستنـادا إلى هـذه الديمقراطيـة نطرح الأسئلة التالية لاستعمالها في مجـال الاستشـارة مثل:

ما هي الوظائف التي نحتاج فيها إلى المشاركة في بناء المؤسسات واتخاذ القرار ؟ وكيف تخدم المشاركة القرار ومن ورائه الفرد أو المواطن ؟ ما هو دور النخب، والنظم الحزبية، والمجتمع المدني، والقيم، والإجـراءات المؤسساتيـة،والدستوريـة ؟ وما أثر كل ذلك على جدوى وفعاليـة المؤسسة؟

تلك أسئلة توجهنا إلى كيفية استعمال أسلوب المشاركة بإشكالها المختلفة مع مراعاة مصادر التحيز في الأجندة المؤسساتية كتفضيل التعامل من قبل صانعي القرار مع الموضوعات القديمة بدل الموضوعات الحديثة،وتأثير لقدرات المتباينة لدى جماعات المصالح، وجماعات الضغط المختلفة[9]

المشاركة أسلوب قديم أثبتت التجارب جدواه، وإن اختلفت مؤثراته، والظروف المحيطة به في الزمان والمكان لذا المشاركة تعتبر أسلوبا، وركيزة من ركائز نظام اللامركزية الإدارية في التنظيم الإقليمي بالجزائر والممثل في المجالس المنتخبة.

مما سبق يتضح وأن الركائز المشار إليها أعلاه تعتبر كمعايير أو مقاييس يقاس عليها موقع ومكانة نظام الجماعات المحلية في الجزائر من تلك المعايير(الركائز) سجلنا أهمية كل من مبدأ توزيع الاختصاص، ومبدأ التمثيل الشعبي، ومبدأ العدالة في توزيع الأعباء وتوزيع المنافع، ومبدأ المشاركة والمشاورة في اتخاذ القرار...الخ والركائز كثيرة لكن السؤال هو قيمة ومساحة كل ركيزة من تلك الركائز ؟ وهل تحقق تلك الركائز مجتمعة مضمون الفرضية الأولى القائلة البداية في التنمية تكون من إصلاح الإدارة المحلية، وإحاطتها بمقومات أساسية تحقق المشاركة الفعلية والتنمية المحلية. فليس منطقيا ولا مقبولا أن يظل نظام الجماعات المحلية جامدا غير قابل للتكيف والتغير في الوقت الذي تجر من حوله كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا - إدراك الحاجات المحلية:

لم يعد هناك طريق أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية غير الاعتماد على الذات للعبور بالجزائر مما تعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية وتدنى في مستوى معيشة الغالبية العظمى من الشعب والتنمية الشاملة، والحكم الراشد يشكلان القاطرة التي تأخذ الجماعات المحلية إلى شاطئ النجاة، وهذا لن يتم إلا بإدراك الحاجات

المحلية،والقدرات الذاتية المتوفرة التي يمكنها سد تلك الحاجيات فمن أين يبدأ ؟ وإلى أين ينتهي قادة الجماعات المحلية للوصول إلى ذلك؟

وإذا كان حديثنا السابق كله عن الإدارة المحلية فإنه يفقد الكثير من أهدافه ما لم يرتبط أداء أجهزة الإدارة المحلية الشعبية والتنفيذية بتحقيق تنمية محلية حقيقية ومستدامة.

وإذا كانت التنمية المحلية في الأصل حركة شعبية واعية ومخططة تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكان المحليين في منظومة متكاملة مع السياسات العامة للحكومة المركزية فهناك ضرورات:

- إتاحة المعلومات بشفافية للسكان المحليين وممثليهم بما يحقق لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط المحلى بكفاءة وبطريقة صحيحة وناجحة

- خلق أطر وآليات تفتح النوافذ بين السكان المحليين وممثليهم المنتخبين والأجهزة التنفيذية المحلية لتبادل الأفكار وعرض الخطط وإشراكهم فيما يقدم لهم من خدمات محلية ومستوى جودتها.

- إتاحة الفرصة للسكان المحليين في الاشتراك في ووضع خطط التنمية المحلية من خلال مجموعات تشكل من المنتخبين والتنفيذيين والمجتمع المدني بكل مكوناته على أن تكون هذه الآلية قانونية ولها شرعية ذلك أن التخطيط المحلى بالمشاركة أنجح الطرق والسبل لتحقيق تنمية محلية حقيقية ومستدامة.

الدور المتنامي للجامعات المحلية ومراكز البحث العلمي بالمجتمعات المحلية في مجالات الدعم الفني للمجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني سواء لنشر ثقافة اللامركزية أو التخطيط بالمشاركة.

- إن التنمية المحلية معنية بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أن السكان المحليين قادرون إذا ما أتيح لهم المناخ التشارك تتفجر طاقاتهم وإبداعاتهم لتطوير وتنمية مجتمعاتهم في كل المجالات.

إن الحديث عن التنمية المحلية تحتاج إلى بحث أكثر تفصيلا وإلى الأخذ بيع الاعتبار فحوى لفرضية الثانية القائلة " التمثيل الشعبي المحلي أقدر على فهم الواقع المحلي كما هو للتعامل معه كما يجب "لذا هناك علاقة وثيقة بين الإدارة المحلية والاحتياجات المتزايدة للمواطنين وبين ممثلي الشعب من مجالس منتخبة والتي يتطلب منها عقلانية أكثر في الأداء قصد تحقيق تنمية شاملة.

فما هو المقصود بالتنمية المحلية وما هي برامج التنمية المحلية الكفيلة بتلبية احتياجات الجماعات المحلية ؟

1 – تعريف التنمية المحلية :

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها :" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا." [10]

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك،فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[11].

ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

2 – بـــرامج التجهيـز :

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD. وسنوضح كلا المخططين.

أ– المخطط البلدي للتنمية :

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها, وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ب – المخطط القطاعي للتنمية :

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك،ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

3- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي الى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها من أهم هذه البرامج:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[12]

ب - برنامج صندوق الجنوب:

هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

ج - الصناديق الخاصة:

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية...الخ.

4 - التطلعات التنموية:

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

أ - تدعيم الاستثمار المحلي:

يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي ويهدف هذا الاستثمار الى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة.

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان, إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها يحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

كما يمكنها إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها, كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور وفي هذه الحالة فان الجماعة المحلية تصبح مسئولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة.

إن قانون الاستثمار93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات CALPI على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني APSI حيث تتكفل هاتين الهيئتين بما يلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية " الاقتصادية, التقنية, التشريعية, التنظيمية " والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته

وتدعيمه بشكل فعال وناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

ب – تفعيل القاعدة في التنمية المحلية:

لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.

تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية إن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه[13].

ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي. كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة[14].

ومن ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها. بحيث يسعون كلهم وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن.

إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية،حيث منحت لهل كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق رغباته وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية سيما الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية. الأمر الذي يدفع هذه الجماعـات إلى البحث عن موارد إضافية، وترشيد النفقات بشكل يبعدها عن شبح العجز المالي لذاتعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة[15].

ونظرا لكون الجماعات المحلية تمثل عصب التنمية المحلية فقد قامت السلطات المركزية بعدة إصلاحات مالية لصالح هذه الهيئة وما هو مطلوب منها هو إدراك الحاجات المحلية وقوة المشاركة والتشاور في رشادة السلوك بغرض ضمان نجاح برامج التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة وهذا بدوره يتطلب رسم استراتيجيه بناء القدرات المحلية.

ثالثا – استراتيجيه بناء القدرات المحلية:

تمثل إدارة الجماعات المحلية الإطار والأداة في بناء القدرات المحلية، فهي المكلفة بالتنمية المحلية في جميع مجالاتها، الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضوء الإصلاحات الشاملة التي تنتهجها الدولة، وتحرير القدرات والمبادرات لمحلية التي تستجيب بشكل أو آخر للحاجيات المحلية، وهذا بدوره يستند على رؤى متوسطة وبعيدة المدى لتحرير الطاقات المعطلة، وبناء القدرات الذاتية، وهذا يتطلب اختبار الفضية الثالثة القائلة "أن الاعتماد على الذات المحلية والقدرات الخاصة بكل وحدة إقليمية يتطلب تنشيط وتوظيفا سليما للقدرات المحلية وتحت وصاية السلطة المركزية" وهذه الفرضية بدورها تحتاج إلى خطة إستراتيجية تستفيد من الماضي لتقييم الحاضر وتقدير الحاضر للتوقع للمستقبل، وبالتالي رسم الخطة الإستراتيجية لبناء القدرات المستقبلية فمن أين نبدأ؟ وإلى أين ننتهي؟

1- الأداء المحلي:

تميز الأداء على المستوى المحلى بالبطيء والبيروقراطية وعدم الاستمرارية وأحجم القادرون على الأداء من الكفاءات المحلية على أن يخوضوا انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ومن ثم أتت الانتخابات في الغالب وفي مختلف المحطات بأعضاء غير قادرين عن التعبير الدقيق للمشكلات المحلية وكسر جدار الجمود واقتراح الحلول الصحيحة والممكنة، واختلطت المشكلات الخاصة بالعامة وارتبط أصحاب المصالح بمعظم الأعضاء مما أثر سالبا على القرار المحلى وبدلا من أن يكون قرارا عاما يصب في برنامج الحزب الانتخابي. أصبح القرار قرارا خاصا متأثرا بنخبة أو بجماعة تتلون بلون الفائز في الانتخابات يضاف إلى ذلك تسلل العديد من موظفي الإدارات المحلية، إلى عضوية تلك المجالس لتحقيق أهدافهم الشخصية سواء بالحصول على منافع وظيفية خاصة أو في ابسط الأحوال ترك عملهم بحجة أداء مهامهم الشعبية.

وإذا كان القرار العام المحلى نتاج الفعل السياسي، والسياسة هي تفاعل وحوار ومناقشة وتفاوض لجميع السكان المحليين أو ممثليهم للوصول إلى قرارات وسياسات عامة وبرامج محلية مرضية لجميع السكان بفئاتهم المختلفة المكونة للمجتمع باختلاف رغباتهم واحتياجاتهم ومصالحهم فان ذلك لم يتحقق نتيجة للمعطيات السابقة ذلك على المستوى الشعبي.

وبالمقابل من ذلك فإن التراكمات العديدة لتأخير الإنجازات، منح الصفقات، سوء التسيير، إنفاق المال العام، العجز المالي، الثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة. كل أثر على دور المجالس الشعبية البلدية، وحصرها عند الحلول الترقيعية، دون

القرارات الموضوعية الهادفة إلى بناء المستقبل، والاستمرار في تنفيذه. ومن ثم فان أهم ركائز نظام الإدارة المحلية لم يتوفر فالسكان المحليين أو ممثليهم لم يديروا شؤونهم المحلية بأنفسهم أو يتخذوا القرارات ذات الطابع المحلى سواء تلك المتعلقة بخطط التنمية أو تطوير الخدمات المحلية ورفع كفاءة أدائها أو إدارة مواردهم، بل أن فرص تعبيرهم عن احتياجاتهم تتضاءل في ظل هيمنة جماعات المصالح المحلية، والتسيير بالتعليمات والأوامر. أكثر من ارتباطه بخاصية الإبداع والابتكار، ومنح المنتخبين، فرص التدبير العملي المحلي وهذا ما طبع الأداء المحلي بما يلي:

- على المستوى التنفيذي ارتبطت المخططات وكل المبادرات المحلية بالأشخاص لا بالمواضيع، ولم تصبح خططا وبرامج تحصل على تأييد ومساندة من السكان المحليين فتستمر بصرف النظر عن الأشخاص.

إن الشخصانية حتى الآن تحكم الأداء المحلى، ورغم عدم توثيق تجارب السادة الولاة، إلا أن الرأي العام الجزائري ارتبط في ذهنه ببعض الأسماء والشخصيات المنتفعة من الثروة والمال المحلي، وهو الأمر الذي تتناقله الأجيال ويصبح عبئا في سبيل المشاركة وبناء الذات. لذا إعادة تقدير وتقييم التجارب المحلية من شأنه يؤسس لمخططات محلية واعدة لبناء الذات وتأسيس قواعد الشفافية والمشاركة في التسيير.

- على مستوى تكوين وتأهيل المنتخبين المحليين أقدمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على منح الأولوية للعنصر البشري من خلال تكوين وتنمية قدرات كل من الأمناء العامون للبلديات، رؤساء الدوائر، ودورات للولاة خلال سنة 2008، رافعة بذلك شعار التسيير بالكفاءات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، من جهة ومن جهة ثانية إعطاء صفة الاستمرارية لأداء الجماعات المحلية وتمكينها من مبادئ الحكم الراشد.

من خلال البعدين السابقين تتضح معالم استرتيجية بناء القدرات المحلية والاعتماد على الذات لتطوير الأداء المحلي في مجالات كثيرة

2- الموارد المحلية

الاستفادة منها وانتقالها إلى الأجيال القادمة في مجال الأداء المحلى.

وعلى الجانبين التنفيذي والشعبي فان المستويات المحلية لا تدير مواردها بل إنها أصلاً لا تحصل عليها بل أن الحكومة المركزية تجمع كل الموارد في يدها ثم تعيد توزيعها ودور الإدارة المحلية تقتصر على إنفاقها وفق القواعد التي تحددها وزارة

المالية ولا يستطيع أي من القيادات المحلية في أي مستوى نقل أيه مبالغ من بند إلى بند إلا بموافقة أجهزة وزارة المالية.

ورغم أن قانون البلدية لسنة 1967 المعدل والمتمم يجعل للبلدية شخصية معنوية، وذمة مالية لها القدرة على التصرف في المالية والمصالح المحلية[16] إلا أن هذا يبقى عند حد نص في مادة في صفحة في قانون لم تنقل من هذا كله إلى ارض الواقع أو تفعيل لتلك النصوص. وهنا أيضا فان ركيزة أخرى من ركائز الإدارة المحلية غير مفعلة وغير معمول بها في النظام الجزائري وعلى أكثر من صعيد.

أ- على صعيد التمويل:

بالرجوع إلى الإطار القانوني والمؤسساتي فان الأهداف المنوطة بالجماعات المحلية تبدو هامة وطموحة حيث ترمي إلى تحميلها قسط كبير من المسؤوليات وفتح المجال للمبادرات المحلية وتسيير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستوى تطلعات المواطنين،غير أنه آدا نظرنا إلى الواقع سرعان ما يتبين لنا الفرق بين المبادئ العامة الموصى بها وتجسيدها في الميدان،حيث تعرضت هده الأهداف لعدة عراقيل نستعرضها فيما يلي:

- قلة الموارد المالية الناجمة عن ضعف الإيرادات الجباية مما يزيد الفارق بين نفقات الجماعات المحلية ومواردها.
- نقص التأطير الكفء مما يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الإداري والتقني.
- الآثار المتعددة الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي تم تطبيقها على فترات مختلفة والتي كان من المفروض أن تسوي المشاكل المالية التي تتخبط فيها معظم البلديات،غير أن الوضعية زادت تفاقما بسبب عدم التكفل بمجموع المشاكل المالية والتسييرية والتحكم فيها.

أمام كل هده التحديات تبرز ضرورة تغيير أنماط التمويل المحلي حتي تستجيب لطبيعة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري في سياق انتقاله إلى اقتصاد السوق.

ب - على صعيد أنماط التمويل المحلي

تبرز إستراتيجية التمويل المحلي من خلال ضرورة إعداد برنامج أو مخطط تقويمي يستند إلى رؤية جديدة ويوضح الدور الجديد للجماعات المحلية كما يوضح وسائل أو أدوات الإصلاح، ويتوثق إعداد هذه الإستراتيجية [17] على ما يلي:

- تطهير السياق التضخمي الحالي للجماعات المحلية.
- مسح ديون البلديات تجاه الدولة.

- تطوير قدرات الادخار المحلية التي بإمكانها تمويل برامج التنمية المحلية.

ولكي ينجح هذا البرنامج لا بد أن يستند إلى أشكال من اللامركزية في تسيير المالية المحلية، حيث ينبغي التفكير في كيفيات جعل الجماعات المحلية قادرة على استغلال الوسائل المالية الكافية حتى تتمكن من توفير خدمات ترقى إلى تطلعات المواطنين.

كما أن اللامركزية تعد أحد مواطن القوى التي يجب ترقيتها ضمن سياق اقتصاد السوق من خلال دعم فرص المشاركة للمجتمع في تسيير شؤونه وبالتالي التقدير الحقيقي لحاجيات المجتمع.

كما أن المركزية تفتح المجال أمام تنشيط وتشجيع الاستثمار المحلي الخاص منه والعمومي وبالتالي تحقيق الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة في مجال التشغيل والاستثمار.

أما إذا رجعنا إلى أدوات سياسة الإصلاح فهي ترتكز على تفعيل الجباية المحلية وتحديد الضرائب التي توجه للولايات والبلديات بشكل مباشر، حيث تعتبر الجباية المحلية في الوقت الراهن غير كافية يضاف إلى ذلك أن الدولة مجبرة على محاربة التهرب والغش الجبائي للرفع من الوعاء الجبائي وبالإمكان القيام بهذه المهمة شريطة إشراك الجهات المحلية في تحديد أسس الضريبة وكذا طرق تحصيلها.

ج - تثمين الثروات المحلية:

يعتبر هذا الجانب هام كذلك حيث من شأنه أن يساهم كثيرا في دعم الموارد المحلية الداخلية ولذلك يجب على الجماعات المحلية أن تحدد ممتلكاتها بدقة وتكشف عن المادة الخاضعة للضريبة.

ترقية الأنشطة المحلية

إن استغلال المناجم والمحاجر ومواد البناء المحلية كالأحجار قد تشكل موردا لا بأس به بالنسبة لبعض الجماعات المحلية. وكذا فإن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وكذا أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وعملية استرجاع النفايات وكذا تثمين التراث الثقافي من شأنهما أن يولدا ويسمحا بإنشاء مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.

التسيير الحضري

إن المهام التقليدية للخدمات العمومية المتعلقة بالتسيير الحضري (تنظيف، مصلحة الطرقات، المساحات الخضراء، إدارة المياه...) التي تتسبب في نفقات مالية

معتبرة قد يمكن التنازل عنها عن طريق منح الامتياز وإقرارها بواسطة دفاتر الشروط مقابل خضوعها لمراقبة قانونية صارمة.

رسوم المرور

إن رسوم أنابيب النفط التابعة لشركة سوناطراك والخطوط الكهربائية ذات التيار العالي لشركة سونلغاز يجب أن تكون محل تقييم بالتشاور مع البلديات المعنية بهذه الممرات.

إجراءات الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها

يجب تكريس مبدأ التعويض المتعلق بهذه الإجراءات المقلصة من الموارد المالية للجماعات المحلية.

استقطاب الاقتصاد غير الرسمي

لا يمكن للجماعات المحلية أن تتطور إلا إذا تمكنت من تثمير مواردها الخاصة لا سيما باستقطاب نسبة معتبرة من الاقتصاد غير الرسمي (الذي لا يخضع للضريبة) و الذي ينتشر في المناطق الحضرية أو في ضواحيها.

تحويل بعض الضرائب من الدولة إلى الجماعات المحلية

يجب على الدولة أن تتخلى عن بعض الضرائب تحولها إلى الجماعات المحلية. إن إجراء كهذا من شأنه تحسين الوضعية المالية لهذه الجماعات وتعفي الدولة من تقديم التسيير والتجهيز التي تقدمها في كل مرة للجماعات المحلية. ويمكن أن تمس مثل هذا التحويل الضريبة على الأجور والمرتبات الذي يحصّل حاليا كله لصالح الدولة.

و كذا الرسم على الطابع والتسجيل أو ما يسمى بحقوق التسجيل والطابع وقد قمنا بإختيار هذين الضريبتين نظرا لأنهما سهلتا التحصيل كونهما تقتطعان من المنبع ويمكن أن يستفيد من هذا التحويل البلدية التي يدفع فيها الأجر.

العقود المحلية للنجاعة

العقد البلدي للنجاعة هو عقد تبرمه البلدية إلى جانب الأطراف التالية:

- ممثل الإدارة المركزية (وزارة الداخلية).
- ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط.
- ممثل عن بنك محلي أو وطني.

إن العقد البلدي للنجاعة مستلهم كم تلك العقود التي تبرمها المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة مع المؤسسات البنكية قصد تجاوز ظروف الاختلال المالي

و من ثمّ فهو يهدف إلى تحسين قدرات التسيير والتحكم في المشاكل التنظيمية , وذلك عن تعديل أنماط التسيير والتحكم في النفقات والتكاليف.

تبعا لم تقدم يتضح وأن إستراتيجية بناء القدرات الذاتية جزء لا يتجزأ من دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية الشاملة، والتي تحتاج إلى تنمية الإنسان وتنمية الموارد المالية، وإطلاق العنان للإبداع والمنافسة بين وحدات الجماعات المحلية، ولتكن الناجحة منها كمثل يحتذي به.

خـاتمـة:

مما سبق يتضح وأن التنمية المحلية تنطلق من بناء الإنسان عن طريق المشاركة والمشاورة ومراجعة الذات للسلوكيات التي أدت إلى جعل المواطن سلبي في البناء والتنمية وأن تهميش المواطن والقدرات المحلية معناه عدم خلق آليات لمشاركته المجتمعية وعدم الاهتمام بآرائه - لو أتيح له هذا - جعل منه مواطن غير مبالي وهو ما يشكل عقبة في طريق التأسيس لبناء حكم راشد يتصف بالشفافية، والموضوعية، والفعالية في الأداء لتحقيق الأهداف المحلية.

يضاف إلى ذلك عدم قيام المجالس المنتخبة بأي أنشطة - جلسات الاستماع أو المؤتمرات الشعبية، ندوات - من شانها توسيع دائرة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم السكان المحليين كما أن المجالس الشعبية المحلية لا تصدر أي مطبوعات تشرح فيه أعمال وأنشطة المجلس الشعبي المحلى أي أن العلاقة بين المجلس المنتخب والسكان المحليين تتركز وتتقوى أثناء الحملات الانتخابية بهدف كسب أصوات السكان المحليين يوم الانتخـاب. وبعدها يصبح الشامي شامي والبغدادي بغدادي على رأي المثل.علاوة على ذلك فإن الرشادة في التسيير والعمل بمبادئ الحكم الراشد يوفر المال، ويرشد النفقات ومنه تحقيق الكفاية والتنمية المحلية وهو المطلوب.

الهوامش:

1- مسعود شريبط ,التنمية الإدارية والعمرانية ببلديات المدن الجزائرية، رسالة ماجستير معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة،1998،ص24.

2 - الجزائـر، قانون رقم 90 /08 المؤرخ في1990/04/07 والمتعلق بالبلدية، المادة 01 و02.

3 - جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1998،ص ص65-66.

4 - الجزائر، ولاية بسكرة، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، برنامج التنمية المحلية، فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية بسكرة، جانفي 2003، ص 113.

5 - الجزائر، أمر رقم 07-07 المؤرخ في 6مارس 1997، والمتضمن القانون العضوي الخاص بنظام الانتخابات

6 - سرير عبد الله، الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1988، ص 85 وما بعدها.

7 - الجزائر، دستور 1996، مادة 14.

8 - على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص 158.

9 - بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1993، ص 123.

10- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993،ص23.

11- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

12- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي،الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001/جوان 2002.

13 - عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001،ص184.

14- الطيب ماتلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع أكتوبر 2003، ص127.

15 - الجزائر، قانون رقم 08/90 الصادر في 07.04.1990 والمتضمن قانون البلدية المعدل للأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي.

16 - الجزائر، قانون رقم 08/90 الصادر في 07.04.1990 والمتضمن قانون البلدية المعدل للأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي.

17 - لجزائر، قانون رقم 08- 21 الصادر في 30 ديسمبر 2008، والمتضمن قانون المالية لسنة 2009، مواد: 50، 51.